الشيعة في معركة الجهراء
قراءة وثائقية جديدة

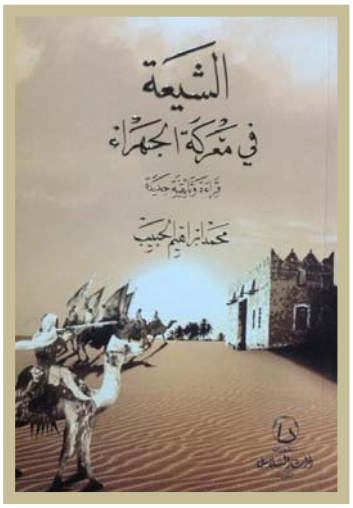

عبد الرحمن محمد الإبراهيم
باحث دكتوراه
معهد الدراسات العربية والإسلامية
جامعة إكستر - بريطانيا

بيانات الكتاب

الشيعة في معركة الجهراء: قراءة وثائقية جديدة
تأليف: محمد إبراهيم الحبيب
منشورات ذات السلاسل - الكويت ٢٠١٤
عدد الصفحات: ١٤٩

كلمات مفتاحية:

تاريخ الكويت، المواطنون الكويتيون، العرب والعجم، الحماية البريطانية

مقدمة

صدر كتاب الكويت الشيعة في معركة الجهراء الدراسة الوثائقية الجديدة للكاتب محمد إبراهيم الحبيب عن منشورات ذات السلاسل في الكويت سنة ٢٠١٤،[١] كتاب حاول مناقشة ما إذا كان للشيعة دور في معركة الجهراء التي وقعت في عهد الشيخ سالم بن مبارك الصباح سنة ١٩٢١م أم لم يكن. تلك المعركة كان لها أثرٌ في الحياة السياسية في الكويت ولا يتسع هذا النقد للإشارة إليها.[٢] الكتاب يُعتبر إضافة لما كُتب عن تاريخ الكويت بيد أنّ المؤلف لم يتعامل مع الوثائق التاريخية بالشكل الدقيق، وهذا ما أدى لضعف فكرته لعدة أسباب سنذكرها تباعًا في هذا المقال بعد التعريف بما ورد في الكتاب من فصول وأحداث.

الكتاب لم يُقسّم إلى فصول وإنما قُسّم كالتالي: فهارس، شكر وتقدير، مقدمة، ثم انتقل الكاتب إلى عدة عناوين جانبية وهي: تعريف المواطنة وأثرها الثقافي والاجتماعي على المجتمع الكويتي، ثلاث اتجاهات في تفسير مشاركة الشيعة في معركة الجهراء، ضرورة التوافق بين المفاهيم والسياق التاريخي، هوية سكان الكويت من الشيعة ذوي الأصول الفارسية "العجم"، العلاقة التاريخية بين سكان الكويت من الشيعة " العجم" وحكام الكويت، تسجيل طلبات الحماية من سكان الكويت (السنة والشيعة) في الوثائق البريطانية وتبريرها، فرضية عدم مشاركة الشيعة في المعركة وتبريرها، الوثائق الأمريكية والبريطانية المعاصرة التي تؤكد مشاركة جزء من الشيعة "العجم" ميدانيًا، النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الوثائقية، الخاتمة وأخيرًا الملاحق.

الكتاب وقع في (١٤٩) صفحة من القطع المتوسط: منها (٦٧) صفحة ضمن نقاش الفكرة، و(٧١) صفحة موزّعة بين الصور والوثائق والملاحق (ما يعادل أكثر من نصف الكتاب)، وذلك من صفحة (٦٩) إلى (١٤٠)، و(٦) صور فوتوغرافية، ومخططان توضيحيان، ثم (٤٦) وثيقة، وأخيرًا المصادر والمراجع.

نقد الكتاب

هذه المقالة ستعنى بالاستدلالات غير الدقيقة والمنهجية العامة في التعامل مع النص التاريخي التي وجدت في الكتاب، كما سيتم الحديث عن اختيار المصادر واختزالها، وعن بعض الأخطاء التاريخية التي وردت في الكتاب من خلال ما كتبه الكاتب نفسه. في هذا النقد سوف يكون التركيز على ثلاث أمور: الأول، نقد منهجية المؤلف في التحليل للوصول لهدفه وتفنيد

أفكاره، والأمر الثاني مَنْ الذي شارك في الجهراء هل الشيعة أم العجم؟ أما الجزء الأخير من النقد فسيكون في كيفية تعاطي المؤلف مع الوثائق التي ضمّنها في كتابه.

أولاً: مواطنة أم تقسيم المجتمع

(نقد لمنهجية المؤلف في التحليل)

يضع الكاتب عنوانًا يحاول فيه تعريف "المواطنة وأثرها الثقافي والاجتماعي على المجتمع الكويتي"، فهو بذلك ذكر معاناة[٣] المواطنين الكويتيين من "التوافق الجمعي حول مفهوم واضح للمواطنة" رغم نص الدستور الكويتي الصادر سنة ١٩٦٢، وبعدها يعرّف المواطنة في أذهان الكويتيين بتعريفين: "المواطنة الدستورية" و "المواطنة الفعلية"[٤]، وقد اعتمد في تعريفه لـ "المواطنة الدستورية" على الدستور الكويتي، أمّا "المواطنة الفعلية" ففسرها على أنها تشكلت في أذهان الكويتيين على أساس أفعال سكان الكويت بمختلف طوائفهم وأعراقهم في أحداث ووقائع تاريخية مهمة ومفصلية[٥]، وذكر الكاتب بعدها بأن هذه المفاهيم دخيلة على المجتمع الكويتي من خلال اختزال مفهوم المواطنة فيمن هو كويتي أصيل، وكويتي متنجس، ومَنْ هو حضري، ومَنْ هو بدوي، ونحوها من المصطلحات، ويَعتبر المؤلف أنّ هذه الأفكار ناتجة عن تفسيرات وقراءات تاريخية غير دقيقة في فهم تاريخ الكويت وتحليله.[٦]

وهنا يجب التوقف عند هذه النقطة لتوضيح بأن تقسيم المجتمع الكويتي إلى كويتي بالتجنيس وكويتي بالتأسيس منطلقٌ من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٥٩ والذي ينص على الآتي: "الكويتيون أساسًا هم المتوطنون في الكويت قبل سنة ١٩٢٠، وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى يوم نشر هذا القانون. وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع. ويعتبر الشخص محافظًا على إقامته العادية في الكويت حتى لو أقام في بلد أجنبي، متى كان قد استبقى نية العودة إلى الكويت".[٧]

فمفهوم المواطنة الفعلية الذي عارضه الكاتب يؤكده هذا القانون من خلال إثبات تاريخ معيّن للمواطنة بالتأسيس، فاعتبر عام ١٩٢٠ بدايةً للحصول على الجنسية بالتأسيس وليس بالتجنيس، واختيار القانون لهذه الفترة له ما يبرره تاريخيًا إذ إنه يمثل التاريخ الذي وقعت فيه معركة الجهراء أو بناء سور الكويت[٨].

أما المواطنة الدستورية التي دعا إليها الكاتب ودافع عنها فهي توافق على ما ذكره القانون لكون الكاتب استشهد بمواد الدستور والقوانين عادة تكون من وحي الدساتير فلا تعارضها، فعلى الرغم من دعوة القانون للمواطنة الفعلية لم يعارض الدستور ذلك، ولذلك نرى إلى اليوم أنّ هنالك جنسية بالتأسيس وجنسية بالتجنيس عند الإدارة العامة للجنسية والجوازات[٩]، وهذا لا يعني أنني أوافق على هذه التفرقة في منح الجنسية وأدعم رأي الكاتب في ضرورة المساواة، إلا أن إلغاء واقع وجود المواطنة الفعلية قانونًا هو ما نخالفه فيه.

كما أن الكاتب يؤصل لمفهوم المواطنة الفعلية من خلال محاولة إثباته لمشاركة الشيعة في معركة الجهراء، فلماذا إذًا يلجأ لحدث تاريخي لإثبات وطنية الشيعة في حين أن هنالك تعريفًا للمواطنة الدستورية يجب التقيد به كما أشار في الكتاب؟ هذه المواطنة التي تدعو للمساواة في الحقوق والواجبات دون أي تمييز.

النقطة الثانية أن الكاتب ذكر ضرورة التوافق بين المفاهيم والسياق التاريخي، وانتقد كلام فلاح المديرس وعبدالله الحاتم إذ وصفهما بأنهما حاولا تطبيق "مفهوم المواطنة الغربية والتي لم يُعطيا لها تعريفًا واضحًا"[١٠] لكنه يذكر في نفس الوقت بأن سكان الكويت كانوا يصنفون أنفسهم وبعضهم بعضًا إما حسب أصولهم أو بناءً على أسماء الأماكن التي هاجروا منها[١١]. وبعد أن يشرح نجده يضع تعريف الانتماء للكويت دون تقسيم واضح وتعريف للمفهوم الذي يود طرحه؛ من خلال ذكره أن حكام الكويت يطلقون مفردات على جميع سكان الكويت بمختلف انتماءاتهم مثل "من جماعتنا" و "جماعة أهل الكويت" و "أهالي الكويت" وغيرها[١٢]. وبعدها ينقض وجود فهم لمفهوم المواطنة في تلك الأثناء لأن الجميع يعتبرون أنفسهم من سكان الكويت وأهلها[١٣].

وقع الكاتب هنا في قضية التعميم فهو يذكر كلمات مثل "كانوا جميعًا"[١٤] "جميع سكان الكويت"[١٥]، كما أنه ناقض نفسه عندما ذكر بأن أهل الكويت والطوائف الأخرى التي سكنت الكويت يعتبرون أنفسهم من سكان الكويت وأهلها[١٦] لكنه لم يذكر هل كان شيوخ الكويت يشملونهم في مصطلحات الرعية أم أن شيوخ الكويت يطلقون مصطلح الرعية فقط على أهل الكويت الساكنين فيها منذ القدم؟ الواضح أن شيوخ الكويت كانوا يفرقون بين أهل الكويت: المواطنين (كما سماهم المديرس والحاتم،) وبين من يسكن الكويت أو على حدودها وليس منها أو لا يكون عنده ولاء لها؛ لوجود وثيقة بريطانية مؤرخة عام ١٩٢٤ أي بعد الجهراء بأربع سنوات تشير إلى وجود "إيرانيين عجم" في الكويت وهم بحاجة لاستخراج شهادات سفر إيرانية وكان هناك اقتراح بوجود ممثل فارسي "أعجمي" في الكويت لتسهيل معاملاتهم[١٧]، وهذا قد يعني وجود مثل هؤلاء العجم الذين لا يعتبرون أنفسهم من رعايا شيخ الكويت في وقت معركة الجهراء أو بعدها خصوصا وأن الوثيقة ذاتها تشير لوجود مطالبات لوجود ممثل فارسي في الكويت منذ ١٩٢٢ ورفض شيخ الكويت لوجوده. بل يروي محمد ملا حسين التركيت[١٨] خلال شهادته على أحداث ١٩٣٨ ما نصه "... البلدية قبل قيام المجلس التشريعي بأدارة المرحوم سليمان العدساني انتبهت بنظرة صائبة إلى خطر تكتل هائل من الفقراء الإيرانيين نزحوا من ايران الى الكويت هدفهم الاستيطان والعمل... فقررت الإدارة ترحيلهم إلى بلدهم فهيأت

لهم سفنا تنقلهم بأجور من البلدية بعد أن زودتهم بالمؤمن والطعام وقد عاد قسم كبير منهم إلى الكويت بعد ذلك".[١٩]

الوثيقة وشهادة التركيت عبارة عن إشارات لاحتمالية صحة ما ورد في كتب الحاتم والشملان بوجود مجموعات ليسوا من رعايا شيخ الكويت انما ممن سكن الكويت وعمل فيها، إذ إن الكاتب فنّد احتمالية عدم وجود العجم الذين لا يُعتبرون من رعايا شيخ الكويت من خلال تعميمه بأن سكان الكويت هم من رعايا الشيخ، لكنّ الوثيقة البريطانية هنا تؤكد وجود عجم لا ينتمون لشيخ الكويت عام ١٩٢٤[٢٠]، ولذا فإن قطعية نفي وجود عجم من غير أهل الكويت في وقت المعركة غير ممكنة، لكنّ حجة الكاتب في عدم طلبهم للحماية كانت منطقية.

وفي الوثيقة التي وضعها الكاتب لإثبات استخدام مصطلح الظفير كونها قبيلة وكتب تعليقا تحتها "... توضح استخدام مصطلح الظفير للإشارة الى قبيلة محددة من سكان الكويت" تأكيد على وجود فرق بين أهل الكويت وغيرهم إذ يتبين لنا عند قراءة الوثيقة أنّ الظفير لم يكونوا من رعايا الكويت بل كانت الشكوى موجهة ضدهم، والسبب في اختيار تعريف المؤلف للوثيقة وليس شرحه الذي ذكره في متن الكتاب[٢١] هو أنه جعل كلامه عن القبائل مُبْهمًا إذ إنه عندما ذكر أهل فليكا مثلًا ذكر قبلها تعريف "إذا كان حكام الكويت يودون التحدث عن فئة أو مجموعة من سكان منطقة معينة تابعة للكويت"[٢٢] وكرر ذلك عندما تحدث عن فئة معينة كالعرب والعجم والعشائر والبدو سمّاهم الكاتب "من سكّان الكويت" في الصفحة عينها، لكنه عند حديثه عن تسمية القبائل لم يعرفنا هل ذكرهم في الوثيقة كونهم تابعين للكويت؟ وهو ما حاولنا ربطه من خلال تعريفه هو نفسه تحت كل وثيقة إذ سمّاهم المؤلف قبيلة محددة من سكان الكويت.[٢٣]

إلا إننا حينما نرجع للوثائق التي وضعها في الملاحق، نجد أن الوثيقة الخاصة بالعجمان مثلًا، على خلاف ما ذكره الكاتب في تعريفه لها. فرغم ورود مصطلحات مثل "البدو" و "عشائرنا" التي ذكرها المؤلف، إلا أن قبيلة العجمان نفسها لم تكن تتبع للكويت، بل إنّ أفرادها هم مَنْ اعتدى على تجارة التابعين للشيخ مبارك وهو يطلب السلاح لأتباعه من الإنجليز ليؤدبهم[٢٤]. وحتى يكون الأمر أكثر وضوحًا نضع الجزء المتعلق بفكرتنا من الوثيقة التي يؤكد الكاتب فيها أن الظفير قبيلة محددة من سكان الكويت لكن الوثيقة تخالف ما ذكره وتنص على أن الظفير ليسوا من رعايا الكويت بإشارتها إلى الآتي: "... موقف الظفير النازلين على عقلة بن صقيه [وهي أرض كويتية][٢٥] المضاد اتجاه فداوية سعادتكم ... وطلب منه ان يسحب الظفير من أراضي الكويت... ويقول المدير [مدير الأمان العراقي] أن الظفير سيحسنون السيرة الان وأن قسمًا كبيرًا منهم قد رجع للعراق".[٢٦]

ويبدو أن الكاتب قد ظن أنه بما أن المرسل الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إذن فالأمر يتعلق بقبيلة كويتية، وهذا يناقض المفهوم من الوثيقة ويشير إلى أن تحليله لموضوع الرعية والرعايا فيه نوع من التعميم غير المبني على حقائق تفهم من سياق النصوص التاريخية، فالكاتب وقع في نفس نقده لَمَنْ سبقه، حين ذكر بأن الكثير منهم كانت لديه أفكار خاطئة نتجت عنها تفسيرات خاطئة وقراءات تاريخية غير دقيقة في فهم تاريخ الكويت وتحليله[٢٧]، وهو الآن يكرر الخطأ عينه كون قبيلة الظفير ليست كويتية كما تشير الوثيقة ودخلت أرضًا كويتية. أما وثيقة قبيلة العوازم فيفهم من الوثيقة أن العوازم تابعون لشيخ الكويت رغم أن مرسلها هو الوكيل السياسي البريطاني وليس الشيخ.[٢٨]

النقطة الأخرى في تحليل المجتمع الكويتي وتقسيم الكاتب له، فهو ترك المسألة غير واضحة رغم حديثه عن المواطنة الدستورية والفعلية إلا أنه عرّف فقط بالعجم: سنةً وشيعةً عندما ذكر التعريف اللغوي لمصطلح العجم، وكذلك مفهوم العجم عند "بعض" السنة والشيعة معتمدًا على رسالة دكتوراه طورها لوضع هذا التصنيف[٢٩] دون التعريف بفئات المجتمع الأخرى خصوصًا أن الكتاب عن الشيعة في معركة الجهراء فكان من الأولى أيضًا أن يشرح للقرّاء مَنْ هم الشيعة العرب وتقسيماتهم بشكل عميق كما شرح العجم وعرفهم.

الكاتب لم يعتمد على الدراسات السابقة[٣٠] التي قسمت المجتمع الكويتي عدة تقسيمات، فهناك العديد من الكتاب الذين قسموا المجتمع على أساس الأحياء السكنية: جبلة، شرق، الوسط، والمرقاب، ومن خلالها ذكروا السكان في تلك الأحياء وذكروا أسماء بعض الأسر الساكنة فيها مع إشارات لوجود عجم سنةً أو شيعة[٣١]، كما أن هناك مَنْ قسّم المجتمع على أساس اقتصادي تجاري[٣٢]، وهناك مَنْ قسمهم أيضًا على أساس عرقي بما يُعرف بمصطلحات "أصيل" ، "غير أصيل" و "أعجمي"،[٣٣] لكن الكتاب أغفل هذه التقسيمات ولم يذكرها، كما أنه لم يعطِ تعريفًا واضحًا للمجتمع سوى بتعميم مفهوم أن جميع مَنْ سكن الكويت هم مَنْ رعايا الشيوخ أو إطلاق مصطلحات على بعض الفئات نسبةً إلى المكان أو القبيلة.

واعتمد الكاتب تقسيمًا واحدًا يفسر الهدف الذي يتأمل أن يصل إليه في نهاية كتابه من خلال تقسيم المجتمع. وللتدليل أكثر على هذه النقطة لا نجد الكاتب تعمق في تفصيل العجم أنفسهم؛ إذ اكتفى بوضع مخططين تفصيليين لشرح مصطلح العجم من خلال تطويره لما ورد في المصدر الذي اعتمد عليه[٣٤]، ولا يعيبه اعتماده عليها إنما اختزال تصنيف المجتمع بما ورد في الرسالة هو محل النقد هنا، فهو لم يقسم المجتمع ولم يتعمق في نظرة السنة مثلًا للشيعة أو العكس، إنما اكتفى بذكر ما ورد في هذه الرسالة التي فسرت مفهوم العجم عند "بعض" السنة بأن أي أعجمي هو شيعي وعند "بعض" الشيعة أن الأعاجم هم

من السنة والشيعة[٣٥]، وهذا يعني أن هنالك بعضًا آخرَ من الشيعة والسنة لا يتقيدون بهذا التصنيف، ولم يوضح لنا الكاتب كيف يقسم البعض الآخر من السنة والشيعة العجم، ولم يوضح أيضًا ما إذا كان "البعض" الذي استند عليه في تقسيمه أكبر أو أقل من "البعض" الذي لم يتطرق إليه.

يواصل المؤلف تعويم الفكرة من خلال بناء فرضيته على أرض هشة إذ وضع عنوان "فرضية عدم مشاركة الشيعة في المعركة وتبريرها"، فبدأ تقسيمه للطائفة الشيعية على أنهم: العجم والحساوية والبحارنة وقلة ممَنْ قدموا من العراق، ثم قسمهم إلى ثلاث طبقات: وهم التجار والحرفيون والعمال[٣٦]، ثم أخذ يتحدث عن القبائل والنظام الاقتصادي في حياتها وكيف أن الحروب تعتبر جزءًا مهمًا لهذه الفئة على الصعيد الاقتصادي.[٣٧] بعد ذلك يستنتج الكتاب "حتى وإن لم يشارك الشيعة في حرب الجهراء... فإن عدم مشاركتهم مبررٌ؛ لأن التركيبة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لهم ليست نابعة من قلب الصحراء كما هي للقبائل العربية البدوية".[٣٨] كما أنه ذكر في الصفحة نفسها أن الشيعة لا يعتمدون على غنائم الحرب ونسي أن حربَ الجهراء حربٌ دفاعيةٌ وليست هجومية، إذ إنه حتى في وجود الغنائم كما ذكر الكتاب يبقى الأساس هو الدفاع عن الكويت وليس الغنائم نفسها، ولقد أغفل الباحث ذكر الحضر في الكويت رغم أنهم كانوا عصب المعركة، فتحدث عن القبائل وعن الشيعة العرب والعجم ولم يتحدث أبدًا عن دوافع مشاركة الحضر في المعركة، وعمّا إنْ كانت دوافعهم كدوافع القبائل مثلًا؟ لا سيما وأنهم قدّموا الكثير من الشهداء في تلك المعركة.

ثانيًا: الشيعة أم العجم هم المشاركون في معركة الجهراء؟

الكاتب يعتمد على الوثائق البريطانية والأمريكية لإثبات مشاركة جزء من الشيعة "العجم" في الحرب ميدانيًا ويضع ثلاث وثائق: اثنتان منها بريطانية وثالثة أمريكية، يدعي الكاتب أنها أثبتت وجود العجم "الشيعة" في المعركة من خلال مقتل أحد أبناء العجم الشيعة، وهو من شهداء معركة الجهراء.[٣٩]

في هذا القسم سيكون النقد على الكتاب مركز في أمرين، الأول: طريقة تعاطيه مع الوثائق، والثاني: استحضار الكاتب للدليل ليعطي نتيجة أكبر من الدليل نفسه، وهذا من أبرز فجوات الكتاب.

يقول الكاتب "أما أهم ما يدعم ويؤكد أن جزءًا من الشيعة شارك في تلك المعركة هو الإشارة في نفس التقرير [التقرير الأمريكي] بأنه في ١١ من أكتوبر عام ١٩٢٠ تم إرسال تعزيزات عسكرية إلى الجهراء عن طريق سفينة الشيخ كان الكثير منهم من العمال الفارسيين أي العمال العجم من سكان الكويت والبغداديين... كما يؤكد نفس التقرير أن شارك ٦٠٠ خيالة[٤٠] من قبيلة شمر"[٤١]. عند الرجوع للوثيقة نجد أن التقرير ذكر بالفعل ما تفضل به الكاتب لكن المستغرب من الكاتب أن يحاول الإيحاء بأن العجم المشاركين هم من الشيعة ولم يذكر الكاتب هل كتَبَ الطبيب ماليري تقريره وهو يفهم العجم بفهم "بعض" السنة فيكون المشاركون فعلًا من الشيعة؟ أم أنه يفهمه بفهم الشيعة فتكون احتمالية مشاركة العجم السنة لوحدهم واردة، ومشاركة العجم الشيعة والسنة واردةً من جهة أخرى أيضًا؟[٤٢] فكلمة العجم لا تعني الشيعة البتة، إنما تعني العجم ولا تحتمل التأويل بالشكل الذي يحاول إثباته الكاتب. العجيب في كلام الكاتب أنه وضع مشاركة (٦٠٠) فارس من قبيلة شمر بعد ادعائه بوجود دلائل على مشاركة الشيعة لكنه لم يوضح هل كان المشاركون من قبيلة شمر شيعةً؟ إذ يُفهَمُ من سياق قراءة الكتاب وتقسيمات المؤلف أن قبيلة شمر عربية شيعية،[٤٣] وهذا ينافي الواقع بشهادة المشاركين من شمر أنفسهم، فليس كل شمري شيعي.[٤٤]

أما الدليل الثاني على مشاركة جزء من الشيعة في المعركة، فهو أيضًا ما ذكرته وثيقة بريطانية التي ذكرت اسم (علي دشتي) كأحد قتلى معركة الجهراء، ولنسلّم للكاتب جدلًا بأن (علي دشتي) شارك في الجهراء، فهل مشاركةُ واحدٍ من الشيعة تعني مشاركة جزء؟ أو مشاركة الشيعة جملةً؟ وهل هناك أي دليل على أن (علي دشتي) كان شيعيًا؟ الوثيقة لا تذكر سوى اسمه[٤٥] والدليل الذي ساقه المؤلف مبني على التخمين، إذ يقول بأن أسرة دشتي من العوائل الشيعية ذات الأصول الفارسية[٤٦] وهو صحيح، لكنّ كونه أعجمي لا يعني أنه كان شيعيًا، فالجزم في حالته مستحيل. فاليوم هناك الكثير من أبناء العوائل الأعجمية في الكويت اتجهوا للجانب السني والعكس أيضًا موجود، فمسألة القطع بهذا الأمر صعبة في ظل عدم ذكر الوثيقة ذلك صراحةً كون الوثائق البريطانية كما ذكر المؤلف تعرّف مثل هذه المسميات وهي ليست غريبة عليها[٤٧]. الأمر الثاني لم تذكر الوثيقة أن دشتي مات في المعركة لكنها ذكرت أنه قُتل خلال النزاع في الجهراء، فهل قُتل وهو ينقل الإمدادات عن طريق البحر، أم أنه قُتل خيانةً من الطرف الكويتي؟ أم أنه قُتل على يد إخوان من طاع الله؟ أم ماذا؟ فالوثيقة لا تذكر من قتله ولا أين قُتل، فالجزم هنا صعب جدًا بأن دشتي شارك في المعركة نفسها.

الأمر الآخر بالرجوع للمصادر التي صنفها المؤلف نفسه كاتجاهات ثلاث ذكرت معركة الجهراء[٤٨] نجد أن عبد الله الحاتم -وهو من أصحاب الاتجاه الأول الذي صنفه المؤلف- أكد على أن "العجم"[٤٩] لم يشاركوا في المعركة، ونجده يضع أسماء (٦٦) قتيل -كما سماهم في كتابه- لا يوجد بينهم شيعي نهائيًا،[٥٠] أما حسين الشيخ خزعل -وهو من أصحاب الاتجاه الثاني الداعم لموقف الشيعة ومشاركتهم في حماية مدينة الكويت من الداخل ضد أي اعتداء خارجي-[٥١] ذكر نفس قائمة الحاتم وأضاف عليها أسماء ثلاث قتلى ليس من بينهم أي

أعجمي أو شيعي،[٥٢] وزيادة خزعل كلها للسنة كما أن خزعل والذي صنفه الكاتب كاتجاه ثاني في تحليله هو شيعي المذهب وكتابه كتب بعد ٤٥ عامًا من معركة الجهراء وهو أول مَنْ دافع عن الشيعة ودورهم في المعركة، فهل لم تصله أخبار شهداء في المعركة من الجانب الشيعي؟ إذ إنه ذكر أشخاص في أقل المراتب الاجتماعية وهم العبيد وأضاف على ما كتبه الحاتم، بل إنه تجاوز إلى أكثر من ذلك حين وصف طريقة قتل البعض وكتب صفات مثل: حاول الفرار فقتل أو ألقى بنفسه من أعلى القصر محاولًا الهرب[٥٣]، فلماذا لم يذكر اسم علي دشتي مثلًا؟ هل اقتصر على مَنْ قُتل أثناء الحرب فقط دون مَنْ أوصلوا المساعدات البحرية؟[٥٤]

وهنا علينا التأكيد على أن الكاتب وضح بأن المصادر التاريخية هي الأولى بأن نأخذ منها، فالكاتب فرق بين المصدر والمرجع وحدد المصدر بأنه مكتوب أو شفهي مع تحذيره من أن الروايات الشفهية فيها زيادة ونقصان[٥٥]، لكنه لم يعرّف مصدره لمثل هذا التعريف ولعله بسبب أن ما كتبه يعرف من التاريخ بالضرورة. المصادر الشفهية التي اعتمد عليها الكاتب لم تكن لمعاصرين للمعركة وهذا يضعف رواياتهم اذ أنهم ينقلون ولم يكونوا شهود عيان ومن هنا نتساءل هل اطلع المؤلف على بعض المصادر الشفهية التي عاصر أهلها معركة الجهراء وشاركوا فيها ونقلوا أحداثها من خلال المقابلات التي أجراها سيف مرزوق الشملان، ورضا الفيلي في البرنامج التاريخي "صفحات من تاريخ الكويت" وهي متوفرة في موقع اليوتيوب[٥٦] ومقابلة الشيخ عبدالله الجابر الصباح وهو أحد مَنْ قاتل في هذه المعركة وذكر خلال اللقاء التلفزيوني تفاصيل كثيرة عن المعركة نفسها والقصر الأحمر[٥٧]. المعاصرون للمعركة ذكروا أعداد تقريبيه لمَنْ شارك بل وأسماء لملاك بعض السفن التي جاء للمساندة من الكويت مثل حسين بن علي، لكنهم لم يذكروا مشاركة الشيعة أو العجم في معركة الجهراء رغم ذكرهم للكثير من أحداثها بل وفي أحيان بعض أسماء القتلى[٥٨] ورسل التفاوض[٥٩]، ولذلك ما ذكره الحاتم -وهو المولود في سنة ١٩١٧ أي أن عمره خلال معركة الجهراء كان ثلاث سنوات[٦٠]- يعتبر أقرب وأصدق المصادر لذكر قتلى معركة الجهراء مع التأكيد على أن شك الكاتب في محله، فالحاتم لم يدّعِ ذكر جميع القتلى، إلا أن المراجع المحلية القريبة من تاريخ الحدث والتي نقلت شفهيًا عن المعاصرين لم تذكر أي قتيل شيعي أو أعجمي مع أنها لم تغفل العبيد.

أما النقطة الثانية هنا، فهي أن المؤلف يحمّل الدليل ما لا يحتمل ويحاول الوصول إلى نتيجة لم يشر إليها الدليل من خلال قوله "وثيقة بريطانية أخرى معاصره ... (تذكر) أنه في ١١ أكتوبر اليوم نفسه الذي ذكره ماليري أن وصلت تعزيزات عسكرية عن طريق البحر"[٦١]. بالرجوع الى الوثيقة التي وضعها الكاتب في الملاحق نجد فعلًا أن الوثيقة أشارت إلى وصول تعزيزات بحرية للقوات الكويتية في الجهراء لكنها لا تذكر أبدًا نوع هذه التعزيزات ولا مَنْ كان ضمن هذه التعزيزات ولا ما هي مهمة التعزيزات،[٦٢] فكيف لهذه الوثيقة أن تُثبت مشاركة الشيعة في المعركة؟ ولو زاد الكاتب من قراءة في المصادر الكويتية سيجد أنه أغفل مصدرًا معاصرًا لمعركة الجهراء يؤيد وصول تعزيزات بحرية في غير سفينة الشيخ، إذ يذكر سعود يوسف المطوع القناعي -وكان يعمل بحارًا لدى حسين بن علي بن رومي- خروج مساعدات بحرية في سفن شراعية متجهة للجهراء[٦٣]، ويذكر كذلك سعود العجمي في مقابلة تلفزيونية يعزز ما ذكره المصدر السابق بأن حسين بن علي وعبدالله السالم وأهل الكويت فزعوا لمساعدة المحاصرين في القصر بل يزيد بأن الدويش غادر المكان قبل نزول من في السفن على الساحل[٦٤]. والسؤال هنا كيف سيتعاطى الكاتب مع هذه المعلومات لو كان اطّلع عليها؟ نعم، هي لا تنقض وصول مساعدات بحرية غير هذه المساعدات إلا أنها تؤكد من جانب آخر بأن هناك مجموعات أخرى غير العجم والبغدادية شاركوا في الدعم البحري للمحاصرين في القصر الأحمر ولو كان عنوان كتاب المؤلف (العجم في معركة الجهراء) لصح ادعاؤه نسبيًا، لكن تخصيصه للشيعة عنوانًا لم يستطع أن يجزم عليه بدليل، إنما وصل لبعض الإشارات التي ذهبت الى مساندة العجم للمحاصرين في القصر الأحمر ولم يصل حتى في حال غير عنوان كتابه الى مشاركة فعلية للعجم في المعركة ذاتها.

ثالثا: الوثائق التي وردت في الكتاب وتعاطي الكاتب معها

من المهم هنا التنبيه على أن ما سوف ننتقده هنا ليس فكرة أن الشيعة خلال معركة الجهراء طلبوا الحماية من البريطانيين أم لا؛ لكون **تحليل المؤلف وتبريره لهذه النقطة كان منطقيًا**، لكننا نتحدث هنا عن طريقة تعاطي الكاتب مع النصوص في الوثائق، فقد بيّنا سابقا كيف أنه يفترض أمورًا خلال تحليله لا توافقه عليها النصوص التي يضعها، كما أن عدم تعريفه الواضح للمصطلحات التي يضعها يجعل فهم ما يريد الوصول إليه صعب على القارئ. فعلى كثرة ما ورد في الكتاب من وثائق، أكثر من النصف، إلا أن الكاتب لم يحسن التعاطي معها، وسوف نضرب مثالًا واحدًا لقسم من الوثائق التي أوردها والتي وضعها تحت عنوان "وثائق بريطانية توضح طلب بعض سكان الكويت من (السنة والشيعة) الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية) منذ عهد الشيخ مبارك الصباح حتى عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح".[٦٥]

الكاتب على تخصيصه قسم كامل لتسجيل طلبات الحماية لم يعرّف لنا ما هو الفرق بين الحماية والجنسية، والواضح من سياق كلامه أنه يجعل الحماية والجنسية شيئًا واحدًا[٦٦]، فهو كتب الحماية والجنسية بعدّة أشكال وكتبها على أن الحماية والجنسية شيء واحد "الحماية البريطانية (الجنسية

البريطانية)"،[٦٧] و"الحماية البريطانية أي الجنسية البريطانية"،[٦٨] وذكرها كذلك بأنها شيئيان مختلفان "الحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية"،[٦٩] لكن بعد التمعن والتعمق في قراءة الوثائق نجد أن البريطانيين أنفسهم لديهم ثلاثة مصطلحات وليس مصطلح واحد.

كما أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: مَنْ يحق له التقديم على الجنسية -بنوعيها اللذيْن سنفصل فيهما لاحقًا- وعلى الحماية؟ هل الحماية خاصة بأهل الكويت الذين استقروا فيها منذ فترة طويلة وليس لهم مكان آخر يلجؤون إليه؟ وهل الجنسية لَمَنْ هو حديث القدوم ويمتلك روابط وأوراق ثبوتية لإقليم آخر؟ هل للمعاهدات البريطانية أو السيطرة البريطانية على تلك الدول أو الأقاليم وكون المقدم للجنسية قدم معها دور؟ آم أن امتلاك عقارات في تلك الدول هو السبيل للحصول على الجنسية؟ هل الانتهاكات العرقية او الطائفية سبب في قبول طلب الجنسية من حيث المبدأ؟ هل وضح البريطانيون أسباب قبول مثل هذه الطلبات كما فعلوا في قضايا العبيد الذين حرّموا التجارة بهم؟ لماذا استفسر هلال المطيري وشملان وإبراهيم بن مضف عن إمكانية حصولهم على الحماية بينما أرسل المرزوق رسالة غير مباشرة يسأل عن إمكانية الحصول على الجنسية وقدمت عوائل بهبهاني ومعرفي وزمان وغيرهم الطلبات بشكل رسمي؟

لتوضيح الفكرة أكثر نستعرض القسم المتعلق بالحماية والجنسية في الملاحق، والذي احتوى على ثمانية وثائق، واحدة منها باللغة العربية. أما الوثيقة الأولى فنجد الكاتب يقدّم لها بالعبارة التالية "... توضح طلب التجار هلال المطيري، وشملان بن سيف، وإبراهيم بن مضف، الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية)" ، فهو يقرن الحماية بالجنسية هنا وعند الرجوع للوثيقة نجد أنه ليس هنالك أي ذكر للجنسية البريطانية، وهنا فقط ذكر أخبار عن طلب هؤلاء التجار للحماية كما نصت على ذلك الوثيقة بذكرها.[٧٠]

'have approached the British authorities in Bahrain with a view to obtaining **British protection**"

أما الوثيقة الثالثة في هذا القسم، يضع الكاتب تعريفًا للوثيقة ما نصه: "وثيقة بريطانية...توضح طلب تسعة وخمسون شخصًا من سكان الكويت كان أغلبهم من الشيعة الحماية البريطانية..."، فهو هنا ينص على الحماية فقط وعند الرجوع الى النص الإنجليزي نجد أن الموضوع أشمل من الحماية [٧١]

"I am now receiving applications for registration as **British Subjects**"

وهنا يتضح لنا أن الغرض لم يكن الحماية فقط إنما الجنسية البريطانية كذلك. نعم، قد نتفق مع الكاتب أن طلبهم الجنسية هو بقصد الحصول على الحماية، لكن الملاحظ في الوثيقة السابقة أن التجار طلبوا حمايتهم من ظلم مبارك الصباح ولم يتقدموا بأي طلب[٧٢]، أما هنا فالقضية مختلفة فقد قُدمت طلبات بشكل رسمي للحصول على الجنسية البريطانية ورغم أن الأمر أوضح هنا نجد الكاتب لم يقرن الحماية بالجنسية في تعريفه أسفل الوثيقة! الوثيقة الرابعة في الباب نفسه توضح المراد أكثر، إذ وضع الكاتب تحتها تعريفًا كالتالي: "وثيقة بريطانية ... توضح طلب السيد يوسف الموسوي ... الحماية البريطانية في رسالته للوكيل كما أن الوثيقة نفسها تشير إلى أن الكثير من الأشخاص من أهل الكويت السنة طلبوا الحماية البريطانية ... وأن أحد أعضاء المجلس التشريعي ممَنْ يمتلكون عقارًا في السند طلب الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية)".[٧٣]

"... the acceptance of the applications, nearly all Shiahs, as a **British Subjects**... it should be mentioned that just before the formation of Kuwait Council several persons ... suggested the possibility of their becoming **British Subjects**...one of the member of Council again broached the subject of the **British Nationality**... as he owns much property in SIND"

نلاحظ هنا في الوثيقة؛ أن الوكيل السياسي البريطاني يضع مصطلحين لَمَنْ طلب الجنسية البريطانية، كما أنه وضع مصطلح لطلب الحماية، فهو فرّق بين الأمور الثلاثة ولعل الفارق -وهذا تخمين- بين الجنسية (British Subjects) والجنسية (British Nationality) هو امتلاك أراضي في محميات بريطانية! ولكن نلاحظ تكرار تقديم طلبات لَمَنْ يرغبون في الحصول على الجنسية البريطانية، أما مَنْ يريدون الحماية فهم يستفسرون ولا يقدمون أية أوراق مكتوبة. وهنا يتضح لنا أن المؤلف يعطي التفسير وفق قناعاته لا وفق ما هو مكتوب، إذ إنه يربط الحماية بالجنسية بالنسبة للتجار ثم يلغيها في الوثائق الأخرى، وهذا يؤثر على النتائج التي سيصل إليها الكاتب وهو يؤدي كذلك إلى خطأ في الاستنتاج، وبالتالي معلومات غير دقيقة، إذ قد يكون الفهم الخاطئ لنصوص الوثائق أبعد الكاتب عن الحقيقة التي يبحث عنها.

في الوثيقة التي كان نصها باللغة العربية كانت قضية الحماية والجنسية واضحة جدًا من خلال الرسالة التي أرسلها جواد الموسوي للوكيل السياسي البريطاني، إذ إن المؤلف وضع تعريفًا بالوثيقة يقول فيه: "وثيقة بريطانية ... بغرض طلب **الحماية البريطانية الذي قوبل بالرفض من الحكومة**

البريطانية أثناء أحداث المجلس في سنة ١٩٣٨"، وعند قراءة النص العربي نجد أن التعريف يناقض النص تمامًا إذ يقول الموسوي في رسالته: "... بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة لا يتمكن من أن يمنح اتباعنا **ما طلبوه من الجنسية** ونحن أيضًا نأسف كل الأسف حيث إنا لم نكن موفقين أن نكون من **رعايا دولتكم المعظمة** لعدم توافر الشروط الكاملة... أرجو من سعادتكم أن تقبلوا منا أن نكون **تحت حماية دولتكم المعظمة** وأن تكونوا بمساعدتنا إذا حصل علينا تعديات وإهانات... ولم يقصدوا أحدًا غيري ومن تبعني في السعي وراء جنسية بريطانيا الموقرة...".[٧٤]

الموسوي يفرق صراحة بين الجنسية والحماية، لكن المؤلف وضع في التعريف رفض الحماية ووضع في المتن طلب الجنسية لهذه القضية،[٧٥] فالكاتب يفسرها بتفسيرين في متن الكتاب يضع هذه الجملة خلال شرحه لموضوع الموسوي "كما حاطب السيد جواد الموسوي ...للحصول على الجنسية البريطانية نتيجة عدم مشاركتهم في حق الترشيح والانتخاب".[٧٦] وفي تعريفه للوثيقة يضع طلب حمايه فقط، وكنت أتمنى أن يبين لنا المؤلف بوضوح هل يقصد بالحماية الجنسية أي أن مَنْ يحصل على الجنسية البريطانية يكون محميًا، وهل رفض الحماية للموسوي وأتباعه كان بعد ذلك، إذ لم يضع لا في الهوامش ولا في الملاحق ما يؤكد أو ينفي ذلك، فالوثيقة تذكر رفض البريطانيين طلب الموسوي واتباعه للحصول على الجنسية، ولا يوجد أي إشارات في ما أرسله الموسوي لرفض البريطانيين للحماية إذ هو يطلب منهم الحماية بعد رفضهم للجنسية.

هناك ملاحظة أخرى لم يشرحها الكاتب؛ أن جميع طلبات الشيعة كانت ترفقها استمارات مكتوبة لطلب الجنسية البريطانية ما عدا الطلب الذي كان في سنة ١٩١٨، أما جميع طلبات السنة كانت عبارة إما عن اقتراحات، أو أخبار، أو رسائل غير مباشرة، أو قدموا بشكل مباشر للحديث معهم لكن لم يذكر أبدًا تقديم أية استمارة رسمية لطلب الجنسية؟ حتى تلك الرسائل التي ذكر فيها البريطانيون أن غالب مَنْ قدم هم من الشيعة لم يذكروا فيها مَنْ هم البقية هل هم يهود، سنة، مسيحيون، بغداديون؟ والجدير بالذكر؛ أن الوثائق الموجودة كانت صريحة وذكرت بشكل مباشر مصطلحي الشيعة والسنة أو الأسماء الصريحة فكيف يفسر الكاتب لنا هذا الأمر؟

هذه الجزئية والجزئيات التي سبقت هي دلالات واضحة على عدم تعاطي المؤلف النصوص التاريخية بالشكل الصحيح وكذلك لم يضع النصوص في مكانها الصحيح، إذ حاول بطريقة انشائية أن يجيّر النص لصالح فكرته، **وإن كان تفنيده ودحضه لفكرة عدم طلب الشيعة الحماية في معركة الجهراء منطقيًا من خلال عدم وجود طلبات قدمت وسجلها البريطانيون في سجلاتهم**، بإمكان القارئ أن يتتبع جميع النصوص الذي وضعها المؤلف في الملاحق ليجد مقدار الضبابية في الكثير من الأحيان بين الوثيقة والتعريف، أو المتن والوثيقة، وفي بعض الأحيان بين المتن والتعريف تحت الوثيقة.

ختامًا؛ وبعد تبيان الخلل في الكتاب الذي كان سيكون إضافة حقيقية للمكتبة الكويتية، لو استطاع الكاتب إثبات فرضيته لكونه جاء بعكس ما هو مذكور في كتب تاريخ الكويت، لكنه لم يستطع إثبات مشاركة الشيعة في معركة الجهراء، إنما أثبت وجود مشاركة ودعم لبعض العجم بعد انتهاء هذه المعركة من خلال الدعم البحري الذي قدم من الكويت.

الهَوامِشُ:

(١) نشر المؤلف أولاً دراسة عن الموضوع سنة (٢٠١٣) ثم طورها إلى كتاب سنة (٢٠١٤)، راجع: محمد إبراهيم الحبيب، **"الشيعة في معركة الجهراء: قراءة وثائقية جديدة"**.- دورية كان التاريخية (علمية، عالمية، مُحكمة، ربع سنوية).- العدد التاسع عشر؛ مارس ٢٠١٣. ص ٩ – ٢٣.

(٢) للمزيد حول معركة الجهراء يرجى مراجعة: الخصوصي، بدر الدين، **معركة الجهراء دراسة وثائقية**، الكويت، ذات السلاسل، د.ت، ط١، الرشيد، عبد العزيز، تاريخ الكويت، المطبعة العصرية،١٩٢٦، الجزء الأول وغيرها.

(٣) محمد إبراهيم الحبيب، الشيعة في معركة الجهراء: قراءة وثائقية جديدة.- الكويت: منشورات ذات السلاسل، ٢٠١٤. ص٢٣.

(٤) الحبيب، الشيعة، ص٢٣.

(٥) الحبيب، الشيعة، ص٢٣.

(٦) الحبيب، الشيعة، ص٢٤-٢٥.

(٧) للمزيد عن قانون الجنسية، انظر: المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩ والمنشور في موقع مجلس الأمة الرسمي
http://www.kna.kw

(٨) أول محاولة لتطبيق قانون الجنسية في الكويت للتفريق بين مَنْ هو كويتي، ومَنْ هو غير كويتي وضع في سنة ١٩٤٨ بعد تصدير النفط بعامين، وتم اعتبار مَنْ كان موجودًا في الكويت قبل سنة ١٨٩٩ كويتيًا، أو مَنْ ولد في الكويت لأب غير كويتي، وهذا التاريخ ربما مبني على حدث تاريخي وهو توقيع المعاهدة مع بريطانيا، لكنه يؤكد على وجود مفهوم ولو أولي للمواطنة، للمزيد انظر:
Al-Nakib, Farah. "REVISITING ḤAḌAR AND BADŪ IN KUWAIT: CITIZENSHIP, HOUSING, AND THE CONSTRUCTION OF A DICHOTOMY".- International Journal of Middle East Studies 46, no. 01 (2014): 5-30.

(٩) للمزيد عن اشتراطات الجنسية الكويتية، يرجى زيارة موقع إدارة الجنسية والجوازات
(http://www.moi.gov.kw)

(١٠) الحبيب، الشيعة، ص٣١.

(١١) الحبيب، الشيعة، ص٣٢.

(١٢) الحبيب، الشيعة، ص٣٣.

(١٣) الحبيب، الشيعة، ص٣٤-٣٥.

(١٤) الحبيب، الشيعة، ص٣٥.

(١٥) الحبيب، الشيعة، ص٣٣.

(١٦) الحبيب، الشيعة، ص٣٥.

(17) IOR/R/15/5/98 Telegram from Political Agent, Kuwait To Political Resident, Bushire, 12 August 1924.

(١٨) أسرة التركيت من الأسر العربية التي نزحت من الساحل الشرقي للخليج، للمزيد راجع: كتاب عدنان الرومي، **علماء الكويت وأعلامها خلال ثلاثة قرون**، الكويت، مكتبة المنار، ١٩٩٩.

(١٩) الزيد، خالد سعود، **محمد ملا حسين حياته وآثاره**. ط٢، ١٩٩٨، ص١٩١-١٩٢.

(٢٠) هنا يجب التنويه بأنه في تلك الفترة كانت إيران تنادي وتطالب بحقوق العجم وتتخذهم ذريعة للتدخل في شؤون بعض الدول والمثال واضح في البحرين، لكن النقطة التي أود توضيحها هو عدم الجزم بعدم وجود عجم أو غيرهم من الأعراق لا ينتمون لشيخ الكويت رغم أنهم سكنوا الكويت، والتفريق بين العجم القدماء والعجم الذين حضروا حديثًا للكويت، أقل من عشر سنوات، كان واضحًا، وقد أورد الكاتب وثيقة تؤكد هذا الأمر، انظر: الحبيب، الشيعة، ص١٢٢.

(٢١) الحبيب، الشيعة، ص٣٣.

(٢٢) الحبيب، الشيعة، ص٣٣.

(٢٣) الحبيب، الشيعة، ص٨٨-٩١-٩٢.

(٢٤) انظر: الوثيقة (٥) الحبيب، الشيعة، ص٨٨.

(٢٥) يمكن مشاهدتها على الخريطة اليوم للاطلاع:
https://www.google.co.uk/maps/place+عقلة+إبن+صقية،+Kuwait%E2%80%AD/@29.656466,47.0769444,10z/data=!4m2!3m1!1s0x3fdae694a4c64779:0x473549318ce6dec8

(٢٦) الحبيب، الشيعة، ص٩٢.

(٢٧) الحبيب، الشيعة، ص٢٥.

(٢٨) الحبيب، الشيعة، ص٩١.

(٢٩) الحبيب، الشيعة، ص٢٤-٢٥.

(٣٠) لم يشر لهذه الفكرة أو الدراسات لا في المتن ولا في الهامش، بل اعتمد تفسيرًا آخر كما أشرنا إليه في هذا القسم.

(٣١) ١٩٦٠، ص٥٥-٥١ انظر الرشيد، تاريخ الكويت، ج١، ص ١٧-١٩. وراجع: الفرحان، راشد، **مختصر تاريخ الكويت**، القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٠.

(٣٢) النقيب، خلدون، **صراع القبيلة والديمقراطية حالة الكويت**، لندن، دار الساقي، ١٩٩٦، ص٥٤-٥٦.

(33) Al-Zumia, Ali Fahad . "The Intellectual and Historical development of the Islamic movement in Kuwait 1950 – 1981" PhD thesis. Exeter: University of Exeter, November 1988. , Herb, Michael. *All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies*, Albany, State University of New York, 1999.

(٣٤) الحبيب، الشيعة، ص٧٨.

(٣٥) الحبيب، الشيعة، ص٧٨-٧٩.

(٣٦) الحبيب، الشيعة، ص٥٥.

(٣٧) الحبيب، الشيعة، ص٥٥-٥٧.

(٣٨) الحبيب، الشيعة، ص٥٧.

(٣٩) الحبيب، الشيعة، ص٦٠-٦١.

(٤٠) هكذا كُتبت في الأصل، والصحيح (٦٠٠) خيال أو فارس.

(٤١) الحبيب، الشيعة، ص٦٠.

(٤٢) انظر: المخطط التوضيحي، الحبيب، الشيعة، ص٧٨-٧٩.

(٤٣) انظر: المخطط التوضيحي (١) الحبيب، الشيعة، ص٧٨، رغم أن الكاتب ذكر بأن هناك من قبيلة شمر مَنْ هم سنه، إلا أن سياق حديثه غير واضح، فمشاركة شمر لا تعني مشاركة الشيعة من شمر خصوصًا، وأن ضاري بن برغش بن طواله شيخ الأسلم من شمر هو من الطائفة السنية وفخذ الأسلم الذين شاركوا في الجهراء من الطائفية السنية: مقابلة مع عدوان بن طواله عبر الهاتف بتاريخ (١١-٤-٢٠١٥).

(٤٤) مقابلة أحمد البشر الرومي مع مرشد الطواله الشمري، شاهد:
https://www.youtube.com/watch?v=PI2F96Gdjk8

(٤٥) الحبيب، الشيعة، ص١٣٤.

(٤٦) الحبيب، الشيعة، ص٦١.

(٤٧) الحبيب، الشيعة، ص١٢٠.

(٤٨) الحبيب، الشيعة، ص٢٦ وما بعدها.

(٤٩) الحبيب، الشيعة، ص٢٦.
(٥٠) الحاتم، عبد الله، **من هنا بدأت الكويت**، الكويت، ط٢، ١٩٨٠، ج٤، ص٢٤٤-٢٤٦.
(٥١) الحبيب، الشيعة، ص٢٨.
(٥٢) خزعل، حسين، **تاريخ الكويت السياسي**، دار ومكتبة الهلال، ١٩٦٥، ص٢٧٣-٢٧٥.
(٥٣) المصدر نفسه، ص٢٧٤.
(٥٤) يجب الإشارة هنا بأن هناك مَنْ ذكر أسماء قتلى في الجهراء لم يوردها لا الحاتم أو خزعل مثل قرية الجهراء القديمة لمتعب السعيد أو أيام كويتية لسعد العجمي وغيرها، وقد أفردت مجلة الكويت التابعة لمركز البحوث والدراسات الكويتية مقالين في عددين هما العدد (٨) سبتمبر ٢٠٠٤، وعدد في (٩) يناير لعام ٢٠٠٥.
(٥٥) الحبيب، الشيعة، ص٢٩.
(٥٦) مقابلة رضا الفيلي، مع شبنان بن وهف الثامر المطيري، وحمود جاسم الدبوس، وعجران بن حسين العجران، في مقابلة تلفزيونية خلال سنة 1962على أربعة أجزاء، شاهد:
https://www.youtube.com/watch?v=uzMa0H0ZNh4
أو مقابلة مرشد البذال الرشيدي مع النذير غريب الجسار الرشيدي، ومذكر القوبع الرشيدي سنة 1964 والذي تحدثوا في جزء منها عن معركة الجهراء، شاهد:
https://www.youtube.com/watch?v=NyZp2nie-2E&list=FLt8izhD3LoAvYFrBGjRrRbA&index=13
(٥٧) مقابلة تلفزيونية بين فهد الأحمد الصباح، وعبد الله الجابر الصباح، في جزأين، تحدث في جزء منها شهادته على معركة الجهراء، ومشاركته فيها، وقتل والده خلال أحداثها، شاهد:
https://www.youtube.com/watch?v=JCXhpIkC4Xw&index=25&list=FLt8izhD3LoAvYFrBGjRrRbA
(٥٨) الكاتب يذكر أن المصدر الوحيد المعاصر لتلك الحقبة الذي ذكر أسماء بعض القتلى هو عبد العزيز الرشيد، وكلامه صحيح كمصدر مكتوب، لكن هنا مصادر شفهيه كثيره لم يرجع لها الكاتب، ذكر أسماء قتلى آخرين غير الذي ذكرهم الرشيد في كتابه رغم إشارة الكاتب أنه على دراية بوجود مثل هذه الروايات الشفهية، حين ذكر "بل حتى مَنْ شارك في معركة الجهراء مَنْ كانوا معاصرين لها، لم يؤرخ صوتهم إلا قليلاً منهم". انظر: الحبيب، الشيعة، ص٦٤.
(٥٩) مقابلة تلفزيونية مع سعود الحجرف الشمري، شاهد:
https://www.youtube.com/watch?v=yFz_XNc4PzI
(٦٠) محمد، خالد سالم، **عبد الله الحاتم: الباحث، المؤرخ، الصحفي**. الكويت، رابطة الأدباء، ٢٠٠١، ص١٣.
(٦١) الحبيب، الشيعة، ص٦١.
(٦٢) الحبيب، الشيعة، ص١٣٧.
(٦٣) البدر، بدر خالد، **معركة الجهراء ما قبلها وما بعدها**، الكويت، مطابع دار القبس، ١٩٨٠، ص٥٧.
(٦٤) مقابلة تلفزيونية مع سعود الحجرف الشمري، شاهد:
https://www.youtube.com/watch?v=yFz_XNc4PzI
(٦٥) الحبيب، الشيعة، ص١١٧.
(٦٦) الحبيب، الشيعة، ص٤٤.
(٦٧) الحبيب، الشيعة، ص٤٥.
(٦٨) الحبيب، الشيعة، ص٤٩.
(٦٩) الحبيب، الشيعة، ص٤٩.
(٧٠) الحبيب، الشيعة، ص١١٨.
(٧١) الحبيب، الشيعة، ص١٢٠.
(٧٢) الحبيب، الشيعة، ص١١٨.
(٧٣) الحبيب، الشيعة، ص١٢١.
(٧٤) الحبيب، الشيعة، ص١٢٣.
(٧٥) الحبيب، الشيعة، ص٤٧.
(٧٦) الحبيب، الشيعة، ص٤٧.